

اثر تغير سعر الصرف على المعاملات المصرفية المصرية الخارجية

د. أحمد عبدالحافظ ابراهيم

باحث اقتصادى بالبنك الاهلى المصرى

الملخص

تلعب التغيرات الكبيرة في سعر الصرف دورا اساسيا في زيادة المخاطر التي يواجهها المستوردين والمصدرين، ويكون لذلك تأثير كبير علي السياسات الاقتصادية للدولة. لذا فان هذه الدراسة استخدمت المنهج التحليلي في توضيح اثر سعر الصرف علي المعاملات المصرفية الخارجية في مصر خلال الفترة (1986-2017)، وكيفية الوصول للتوازن في سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية، والاهتمام بدراسة سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية وتوضيح تأثير الاول علي الثاني. معرفة التغيرات التي تحدث في الصادرات البنكية والواردات البنكية الناتجة عن التغيرات التي تحدث في نظام سعر الصرف المصري.

وتوصلت الدراسة للنتائج الاتية:

- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات البنكية، بمعنى إذا زاد سعر الصرف تقل الصادرات البنكية وهذا يؤثر بالسالب علي ميزان المدفوعات أي يحدث عجز. وإذا حدث العكس فإنه يحدث فائض في الميزان التجاري البنكي.
- هناك علاقة عكسية بين الواردات البنكية وسعر الصرف، وهذا علي عكس العلاقة الطبيعية بين الواردات البنكية وسعر الصرف وقد يرجع ذلك إلي عوامل أخرى تؤثر علي الواردات البنكية بخلاف سعر الصرف. وتوجد العلاقة العكسية بين الواردات البنكية وسعر الصرف في حالة السلع الكمالية وهذا يخالف القاعدة العامة التي تنص علي "أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات البنكية" وهذا ما يحدث في السلع الضرورية مثل القمح.
- إن سعر الصرف يؤثر علي الميزان التجاري البنكي.

Abstract:

The significant changes in the exchange rate play a key role in increasing the risks faced by importers and exporters; this has a significant impact on the economic policies of the state. Therefore, the study used the analytical method to clarify the effect of the exchange rate on the balance of trade in Egypt during the period (1986 – 2017), how reach to balance in exchange rate and balance of trade, focusing on studying exchange rate and balance of trade and clarify the influence of first on the second, and knowing the changes that happen in exports and imports which results from the changes that happen in Egyptian exchange rate system.

This study reaches to the following results:

- There is negative relation between exchange rate and exports. This means that the more exchange rate is, the less exports are. And this influence negatively on balance of payment which leads to deficit and when the verse happens there is surplus in balance of trade.
- There is negative relation between imports and exchange rate; this is in contrast with the natural relation between imports and exchange rate because of other factor which influence on imports. This negative relation exists in case of luxury goods which is opposite of public role which provided that "There is positive relation between imports and exchange rate" and this happens in case of essential goods like wheat.
- Exchange rate influence on balance of trade.

المقدمة:

تعد التقلبات في اسعار صرف العملات ذات اهمية بالغة باعتبارها حلقة ربط بين الاقتصادات الدولية ومقياسا لحجم معاملتها بالاضافة الى ذلك له تأثير واضح على التوازن الكلي للاقتصاد من خلال علاقته المباشرة والغير المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وخصوصا الميزان التجاري البنكي متمثلا في التعاملات الخارجية بالصراف. ويعتبر سعر الصرف احد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الاداء الاقتصادي لاي دولة, ويمثل سعر الصرف العمود الفقري الذى تعتمد عليه اقتصاديات اى دولة من دول العالم سواء كانت من الدول المتقدمة او النامية لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاز سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاضد هذا الدور في الدول النامية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير ومن عجز أكبر في ميزان مدفوعاتها، مما يجعلها أشد تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية، وأكثر عرضه للأزمات والمشاكل الخارجية، مما ينعكس سلبا على درجة الاستقرار المحلي فيه. ويعرف ميزان المدفوعات لاي دولة على انه عبارة عن سجل تاريخي للمعاملات الاقتصادية الدولية مع بقية دول العالم.

ويعتبر الميزان التجارى هو المؤشر الذى يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات البنكية وقيمة الواردات البنكية الخاصة بالمعاملات البنكية سواء بحركة رؤوس الاموال او التحويلات البنكية او قيمة الصادرات والواردات في الدولة وهو احد مكونات ميزان المدفوعات . تؤثر تغيرات سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجارى بحيث ان ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية للدولة يؤدي الى ارتفاع الاسعار النسبية لسلعتها المحلية الامر الذى يؤدي لارتفاع اسعار صادراتها مقارنة باسعار واردتها من السلع الاجنبية. كذلك فان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي الى ارتفاع اسعار الواردات البنكية من السلع الاجنبية مقابل انخفاض اسعار الصادرات البنكية من السلع المحلية وهذا يؤدي الى اختلال شروط التبادل التجارى.

وشهد سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية المصري تطورات عديدة للاسباب التالية حرب اليمن ومصر، والحربين العربية الاسرائيلية التي كانت في السبعينيات ادت الى خسارة العملات الصعبة مما ادى تبني سياسة الباب المفتوح من اجل الحفاظ على نمو مرتفع حتى منتصف الثمانينيات، ولكن هذا لم يساعد على تحقيق الانتعاش الاقتصادي مما ترتب عليه انخفاض معدل الصادرات البنكية خلال تلك الفترة. وتم تطبيق برنامج التحرير المالي والذي ادى الى حدوث استقرار نسبي في سعر صرف الجنيه المصري في عام 1998 حتى بعد ماساة الاقصر في عام 1997 التي نتج عنها تدهور كبير في حصيللة البلاد من الصرف الاجنبي. وفي عام 2003 اعلن عن تعويم الجنيه المصري والتخلي عن نظام ربط العملات والانتقال الى سعر الصرف الذى يتحدد بناء على العرض والطلب وبالتالي انخفض الجنيه المصري.

في عام 2008 بسبب الازمة المالية العالمية التي اثرت على سعر الصرف سلبا وادت الى انخفاض حركة التبادل وكذلك تدفق رؤوس الاموال الاجنبية. وفي 2011/2010 شهدت مصر ثورة 25 يناير حيث اثرت سلبا على حركة التجارة والاستثمار والسياحة وانخفاض معدلات التشغيل والانتاج والنتاج المحلي الاجمالي وادى ذلك الى عجز ميزان المدفوعات. وفي 2017 ارتفع العجز في المعاملات

المصرفية الخارجية نتيجة لتراجع حاصلات الصادرات البنكية السلعية الناتجة عن انخفاض اسعار البترول العالمية ثم وزيادة الكميات المعروضة منه.

فكرة البحث:

- يعتبر من اهم الموضوعات التي تحتاج الي تحليل نظرا لما نتج عن التغيرات الاخيرة في سعر صرف الجنيه المصري من تغيرات على المستوى الكلي للاقتصاد المصرى .
- الاهتمام بدراسة سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية وتوضيح تأثير كلا منهما على الاخر.
- معرفة التغيرات التي تحدث في الصادرات البنكية والواردات البنكية الناتجة عن التغيرات التي تحدث في نظام سعر الصرف المصري واثر ذلك على ميزان المدفوعات في الفترة (1986-2017)
- كيفية الوصول للتوازن في سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية .

مشكلة البحث:

هل عندما تحدث تغيرات في سعر الصرف يؤثر ذلك علي المعاملات المصرفية الخارجية مما يؤدي إلى العجز في الميزان التجارى ومن ثم التغير في شكل المقتصد لذلك ثمثل المشكلة في دراسة أثر تغير سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة للدولار الأمريكي علي المعاملات المصرفية الخارجية المصري

الدراسات السابقة:

اولا: الدراسات العربية			
م	اسم المؤلف وعنوان الدراسة	الهدف من الدراسة	النتائج التي اوصت بها الدراسة
1	دراسة اليامنة، الدواي، اثر سعر الصرف علي التجارة ⁽¹⁾ الخارجية "حالة اليمن" للفترة (1990-2016)	تتم هذه الدراسة بتحليل مؤشرات قياس تقلبات سعر الصرف وهي الانحراف المعياري والتباين وباستخدام نماذج الانحدار الذاتي مع ثبات التباين والمعروفة اختصاراً بأساليب ARCH and GARCH Models بعد تحديد اهم العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف أيضا تم قياس أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم في اليمن. أولاً: تم استخدام بيانات يومية لسعر الصرف في السوق الموازي وأسعار الذهب في الفترة من أول يناير 2014 إلى نهاية يونيو 2016م، أثبتت الأدلة التجريبية وجود علاقة	أظهرت الدراسة أن ارتفاع التوسع النقدي مقارنة بنمو الإنتاج هي اهم عوامل انخفاض سعر الصرف وبروز ظاهرة عدم الاصطفاف في سعر الصرف الحقيقي والتي ترتب عليها تدي تنافسية الصادرات واتساع فجوة موارد النقد الأجنبي. كما توصى الدراسة بتعديل

(1) اليامنة، الدواي، "اثر سعر الصرف علي التجارة الخارجية" حالة الجزائر" للفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي، جامعة قاصدي مرياح-ورقلة، 2016.

<p>نظام سعر الصرف واستخدام تغييرات دولار الذهب ضمن نظام تحديد سعر الصرف وان يوضع في الاعتبار ضرورة تحييد الأثار التضخمية للتوسع في إنتاج الذهب للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وضرورة اتخاذ إجراءات تقلل من أثر تقلبات سعر الصرف عبر تعديل نظام سعر الصرف ليكون وفقاً لنظام المسار المزدوج. نجد أن الاهتمام بتقييد النمو النقدي ومعالجة اختلالات الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي. وترشيد الطلب على النقد الأجنبي لأغراض الاستيراد والدفوعات الأخرى لتقليل أثر الانفتاح الاقتصادي.</p>	<p>قوية بين تقلبات أسعار الذهب في الأسواق المحلية والبورصة العالمية وتقلبات سعر الصرف مما يعني انه في السنوات الأخيرة أصبح دولار الذهب احد اهم محددات سعر الصرف في المدى القصير، ثانياً تم استخدام نفس المنهجية لبيانات شهرية غطت الفترة من يناير 1990 حتى يونيو 2016 م لقياس أثر تقلبات سعر الصرف على معدلات التضخم في اليمن، وأوضحت النتائج وجود علاقة قوية بين تقلبات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الفترة تحت الدراسة. أيضاً استخدمت الدراسة النموذج النقدي لسعر الصرف لتحليل اهم محددات سعر الصرف في المدى البعيد لبيانات سنوية تناولت فترة الدراسة. ودراسة تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية اليمنى من خلال دراسة الميدانية و تم تقسيمه لمبحثين: الاول تم فيه تحديد طريقة ادوات الدراسة المستخدمة الذي تفرع الي مطلبين: الاول تم التطرق فيه لطريقة الدراسة، والثاني يتضمن الادوات الاحصائية المستخدمة والبرامج المعتمد عليها، اما المبحث الثاني الذي تم التطرق فيه الي عرض ومناقشة الدراسة لاختبار الفرضيات الاساسية.</p>		
<p>توصى الدراسة بتبني نظام سعر صرف يهدف الى تعزيز متحصلات النقد الأجنبي وترشيد المدفوعات عبر حزمة متكاملة من الاجراءات في الإطار الاقتصادي الكلي، ولتحديد أثر التقلبات لابد من تشجيع تحويلات المغتربين</p>	<p>استهدفت الدراسة اساسيات سعر الصرف واهدافها ، دور سياسات سعر الصرف في معالجة الخلل في الميزان التجاري من خلال دراسة هيكل المعاملات المصرفية الخارجية وتحليل اثر تقلبات سعر الصرف علي الصادرات البنكية والواردات البنكية، سياسة سعر صرف الدينار الجزائري واستعراض مختلف الاليات التي تحد من تأثير تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري، الجزء الرابع متعلق بالجانب التطبيقي للدراسة من خلال تقدير نموذج لدراسة العلاقة بين سعر</p>	<p>دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف⁽²⁾ علي المعاملات الميزان التجاري وسبل علاجها "حالة الجزائر".</p>	<p>2</p>

(2) دوحة سلمي، اثر تقلبات سعر الصرف علي المعاملات المصرفية الخارجية وسبل علاجها "حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر

<p>وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.</p>	<p>الصرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2013 من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى ols في التقدير.</p>		
<p>وصلت الدراسة إلى أن المتغير التابع (التضخم) ذو دلالة إحصائية بالمتغيرات المستقلة (عرض النقود وعجز الموازنة وسعر الصرف). ومن أهم نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وعرض النقود، وعلاقة عكسية بين معدل التضخم وعجز الموازنة، وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر الصرف. ومن أهم التوصيات تطبيق السياسات النقدية والمالية التي تعمل على زيادة الإنتاج في القطاعات الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض التضخم، والحد من سياسات تمويل عجز الموازنة إذ تؤدي إلى زيادة عرض النقود الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع التضخم.</p>	<p>استهدفت الدراسة دراسة تعريف سوق الصرف واهم النظريات المفسرة لسعر الصرف، وفي وكذلك اهم خصائص الاقتصاد الجزائري ثم الي اهم المراحل التي مر بها نظام الصرف في الجزائر ، ودراسة بين تدهور الدولار الامريكي وتحديات الاورور وتحدث فيه باختصار عن مكانة هاتين العملتين دوليا والصراع القائم بينهما وكذلك تأثير كل منهما علي الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية لاختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للاوروو والمعاملات المصرفية الخارجية في الجزائر ، وكذلك اختبار امكانية وجود علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الامريكي في الاجل الطويل والمعاملات المصرفية الخارجية للجزائر بالاضافة الي اختبارات السببية بين المتغيرات المدروسة والاعتماد علي برنامج EVIEWS في معالجة البيانات.</p>	<p>عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات (1) سعر الصرف على الميزان التجاري البنكي</p>	<p>3</p>

ثانيا : الدراسات الاجنبية

(3) عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري البنكي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، 2012.

<p>استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة السببية بين معامل التضخم وسعر الصرف في كينيا. استخدم في تحليل هذه الدراسة بيانات سنوية لمعامل التضخم وأسعار الصرف للفترة من 1970 إلى 2015.</p> <p>وقد استخدم اختبار ديكي فولار المطور في التحقق من سكون بيانات السلسلة وقد أسفرت نتائج تحليل الاختبار عدم سكون سلسلة البيانات الأصلية لمعامل التضخم ومعدل سعر الصرف بينما أوضحت نتائج نفس الاختبار سكون سلسلة الفروق الأولى للبيانات.</p> <p>كما تم تطبيق اختبار بير وايس للسببية لدراسة العلاقة السببية بين معدل التضخم ومعدل سعر الصرف وقد أسفرت نتائج أن هنالك علاقة سببية بين معدل التضخم وجميع فترات إبطائه وسعر الصرف بينما لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف وجميع فترات إبطائه ومعدل التضخم.</p>	<p>استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة السببية بين معامل التضخم وسعر الصرف في كينيا. استخدم في تحليل هذه الدراسة بيانات سنوية لمعامل التضخم وأسعار الصرف للفترة من 1970 إلى 2015.</p> <p>وقد استخدم اختبار ديكي فولار المطور في التحقق من سكون بيانات السلسلة وقد أسفرت نتائج تحليل الاختبار عدم سكون سلسلة البيانات الأصلية لمعامل التضخم ومعدل سعر الصرف بينما أوضحت نتائج نفس الاختبار سكون سلسلة الفروق الأولى للبيانات.</p> <p>كما تم تطبيق اختبار بير وايس للسببية لدراسة العلاقة السببية بين معدل التضخم ومعدل سعر الصرف وقد أسفرت نتائج تحليل الاختبار إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين معدل التضخم ومعدل سعر الصرف بينما أشارت نتائج نفس الاختبار إلى عدم وجود علاقة سببية بين معدل سعر الصرف ومعدل التضخم. كما استخدم نموذج فضاء المتجهات لتقييم العلاقة بين متغيرات الدراسة معدل التضخم ومعدل سعر الصرف، وقد أدت نتائج التقييم أنه</p>	<p>Osoro Cliff⁽¹⁾ & Ogeto Willy, MACRO ECONOMIC FLUCTUATIONS EFFECTS ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF LISTED MANUFACTURING FIRMS IN KENYA</p>
--	---	---

⁽¹⁾Osoro Cliff & Ogeto Willy, MACRO ECONOMIC FLUCTUATIONS EFFECTS ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF LISTED MANUFACTURING FIRMS IN KENYA
the International Journal of social Science . Vol.21 NO.1, 2014.

	<p>بناء على معايير اختيار رتبة النماذج تم اختيار نموذج فضاء المتجهات من الرتبة الأولى (VAR 1) لتمثيل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل سعر الصرف.</p>		
<p>وصلت الدراسة إلى أن المتغير التابع (التضخم) ذو دلالة إحصائية بالمتغيرات المستقلة (عرض النقود وعجز الموازنة وسعر الصرف). ومن أهم نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وعرض النقود، وعلاقة عكسية بين معدل التضخم وعجز الموازنة، وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر الصرف. ومن أهم التوصيات تطبيق السياسات النقدية والمالية التي تعمل على زيادة الإنتاج في القطاعات الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض التضخم، والحد من سياسات تمويل عجز الموازنة إذ تؤدي إلى زيادة عرض النقود الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع التضخم.</p>	<p>استهدفت الدراسة تدهور الدولار الأمريكي وتحديات الأورور وتحديث فيه باختصار عن مكانة هاتين العملتين دولياً والصراع القائم بينهما وكذلك تأثير كل منهما على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي، دراسة قياسية لاختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر صرف بالنسبة للأورو والمعاملات المصرفية الخارجية على الاقتصاد القومي، وكذلك اختبار إمكانية وجود علاقة بين سعر صرف الداخل بالنسبة للدولار الأمريكي في الأجل الطويل والمعاملات المصرفية الخارجية للداخل بالإضافة إلى اختبارات السببية بين المتغيرات المدروسة والاعتماد على برنامج EViews في معالجة البيانات.</p>	<p>MBUBI⁽¹⁾ AMOS MBITHI ،The Effect of Foreign Exchange Rates On The Financial Performance Of Firms Listed At The Nairobi Securities Exchange.</p>	5
<p>من خلال دراسة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العشرين الأوائل اقتصادياً يلاحظ اختلاف ترتيب الدول وفق هذا المؤشر عن ترتيبها وفق حجم الناتج المحلي الإجمالي،</p>	<p>بدراسة إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لأهم الدول وجد ان الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا تزال تحافظ على صدارتها للاقتصاد العالمي، بناتج محلي</p>	<p>Ng ⁽²⁾Yuen-Ling, Har Wai-Mun, Real Exchange Rate and Trade Balance Relationship: An Empirical Study on</p>	6

⁽¹⁾MBUBI AMOS MBITHI ،The Effect of Foreign Exchange Rates On The Financial Performance Of Firms Listed At The Nairobi Securities Exchange, Master Thesis ،Business Administration ،UNIVERSITY OF AIROBI, 2002 .

⁽²⁾Ng Yuen-Ling, Har Wai-Mun, Real Exchange Rate and Trade Balance Relationship: An Empirical Study on The most countrie, International Journal of Business and Management, Vol. 3, No. 8, p130-137, 2008.

		The most countries
<p>فأصبحت أول دولة هي سويسرا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بلغ حوالي 84625 دولار، وجاءت أمريكا في المرتبة الثانية بحوالي 52354 دولار، تلتها أستراليا بمبلغ 56151 دولار، فيما حلت بريطانيا بالمرتبة الرابعة بحوالي 44904 دولار، وتقدمت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة الثالثة عشر بحوالي 21070 دولار، وتقدمت تركيا إلى المرتبة الرابعة عشر بحوالي 9312 دولار، أما سوريا فترتيبها يأتي دائماً في آخر دول العالم بحوالي 640 دولار. وقد بدأ المضاربون وتجار العملة وأباطرة المال في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها بعمليات تدمير لاقتصاديات تلك الدول النامية من خلال عمليات تخفيض أسعار عملاتها المحلية سواء بالمضاربة عليها في أسواق المال، أو من خلال إجبار هذه الدول على تخفيض قيمة عملاتها أو تعويم عملتها كشرط لازم لدعم صندوق النقد الدولي لبرامجها الإصلاحية كما هو الحال في مصر، مما ينتج عنه تدمير لاقتصاديات تلك الدول النامية، وتدمير قاعدتها الإنتاجية وتفكيك إنتاجها لإجبارها لبيع شركاتها الناجحة إلى شركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى تكبدها خسائر باهظة تجاوزت مئات المليارات من الدولارات مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى زعزعة استقرار هذه الدول وإنهيارها بشكل سريع.</p>	<p>إجمالي بلغ نحو 17.968 تريليون دولار أمريكي، وبمعدل نمو للناتج المحلي بلغ 2.6%، وجاءت الصين في المرتبة الثانية، حيث بلغ ناتجها المحلي حوالي 11.385 تريليون دولار، بمعدل نمو 6.8%، تليها اليابان بحوالي 4.116 تريليون دولار، بمعدل نمو 2.9%، فيما حلت روسيا في المرتبة الثالثة عشر بنحو 1.236 تريليون دولار، بمعدل نمو سالب -3.8%، وجاءت تركيا بالمركز الثامن عشر بناتج محلي بلغ نحو 722 مليار دولار، بمعدل نمو 3%، تبعثها المملكة العربية السعودية بنحو 632 مليار دولار، بمعدل نمو 3.4%. في حين تلاحظ تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم العشرين الأوائل خلال الفترة 2013-2015 لمعظم دول العالم، عدا الولايات المتحدة والصين والهند وكوريا الجنوبية، كما تلاحظ أن سوريا ليس لها ترتيب ضمن قائمة دول العالم اقتصادياً، بعدما تم تدمير اقتصادها بالكامل، بالإضافة إلى التراجع في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة تجاوزت 25% خلال تلك الفترة، ووفق نفس التقرير كان ترتيب مصر هو الترتيب 185 كآخر دولة في الترتيب.</p>	

نتائج الدراسات السابقة	نتائج الدراسة الحالية
	في حدود الاطار النظري:
(1) تخفيض العملة يؤثر ايجابيا في تحسين وضعية الميزان التجاري البنكي.	ان هناك علاقة بين سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية، وتمثل العلاقة عكسية بين الصادرات البنكية وسعر الصرف وطردية مع الواردات البنكية .
(2) توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الصادرات البنكية، فانخفاض سعر الصرف ويؤدي لزيادة الصادرات البنكية السلعية.	في حدود المؤشرات:
(3) توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر الصرف، و رصيد المعاملات المصرفية الخارجية .	1. ان هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات البنكية وهذا مخالف للنظرية ويرجع ذلك الي عوامل اخري تؤثر علي الواردات البنكية بخلاف سعر الصرف مثل مرونة الطلب علي الواردات البنكية، قلة الإنتاج المحلي، القيود الكمية علي الواردات البنكية .
(4) لاتوجد علاقة سببية بين سعري صرف و رصيد الميزان التجاري البنكي .	2. هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات البنكية .
(5) العلاقة تبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري البنكي.	3. تعتبر الواردات البنكية من السلع الضرورية غير مرنة بالنسبة للتغيرات في سعر الصرف.
(6) تناولت دراسة أثر سعر الصرف علي المعاملات المصرفية الخارجية في الجزائر.	4. سعر الصرف يؤثر علي المعاملات المصرفية الخارجية حيث توجد علاقة تبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري البنكي .
(7) تناولت هذه الدراسات الفترة من (1970-2010)، نتيجة لتدني معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع عجز ميزان المدفوعات، وضعف التجارة الدولية، واختيار اسعار المواد الاولية خلال فترة الثمانينات في الجزائر	5. تناول اثر سعر الصرف علي المعاملات المصرفية الخارجية في مصر.
	6. تناولت الدراسة الفترة من (1986-2017) نظرا للتغيرات الكبيرة التي حدثت في سعر الصرف

1- أهداف الدراسة

الاهتمام بدراسة سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية وتوضيح تأثير الاول علي الثاني. معرفة التغيرات التي تحدث في الصادرات البنكية والواردات البنكية الناتجة عن التغيرات التي تحدث في نظام سعر الصرف المصري.

2- اهمية البحث

- توضيح مدى تأثير سعر الصرف على المعاملات المصرفية الخارجية .
- دراسة اثر التغيرات والأزمات الحادثة خلال فترة الدراسة (1986 – 2017) والتي أثرت على النشاط الاقتصادي بشكل عام وسعر الصرف المعاملات المصرفية الخارجية بشكل خاص في مصر.

3- فرضيات البحث

- ان هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية .
- ان هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين الصادرات البنكية وسعر الصرف.
- ان هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين الواردات البنكية وسعر الصرف.
- ان هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية لبعض العوامل والمتغيرات المؤثرة على الإستثمارات الحقيقية في مصر في ضوء تعويم سعر الصرف

4- حدود الدراسة

لقد حددت الدراسة في اطار مكاني وزمني حيث تم حصر الدراسة في جمهورية مصر العربية من اجل توضيح اثر تغيرات سعر الصرف على المعاملات المصرفية الخارجية ، اما من حيث الاطار الزمني فقد حصرت الدراسة المؤشرات الزمنية في جمهورية مصر العربية في الفترة الزمنية (1986- 2017).

5- منهجية الدراسة

من اجل دراسة موضوع البحث، وتحليل ابعادها وجوانبها وتناقضاتها، تم استخدام مجموعة من الادوات التحليلية للاجابة علي تساؤل البحث واثبات صحة الفرضيات لذلك تم استخدام الاسلوب النظري في الجزء الاول، والاسلوب الوصفي التحليلي في الجزء الثاني.

نتائج البحث ومناقشتها

أولاً: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري البنكي

يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي ويظهر ذلك من خلال العلاقة بين الصادرات البنكية والواردات البنكية، فاستيراد السلع من احدى البلدان الاجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد في السوق الوطني بمعنى ان الواردات البنكية تزيد من الطلب على العملات الاجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في اسواق العالم، ولكن الصادرات البنكية تزيد من الطلب الاجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات في السوق الوطني مما يؤدي الى حدوث اختلال في المعاملات المصرفية الخارجية لهذه الدولة ويتم معالجة هذا الاختلال من خلال اتخاذ سياسات سعر الصرف التي تتناسب مع حالة الاقتصاد الوطني. ويتكون هذا الجزء من مبحثين:

المبحث الاول يوضح اثر سعر الصرف على المعاملات المصرفية الخارجية من حيث (اثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات البنكية والواردات البنكية، العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري البنكي)، اما المبحث الثاني يوضح تطورات سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية خلال فترة البحث والاسباب التي ادت الى تلك التطورات.

المبحث الاول: اثر سعر الصرف على الميزان التجاري البنكي

يظن البعض بأن المعاملات المصرفية الخارجية لا يرتبط بسعر صرف العملة المحلية ولكن ما تم التحقق منه أن هناك علاقة وثيقة ما بين سعر صرف العملات المحلية والمعاملات المصرفية الخارجية ، ويرجع ذلك إلى إن كل دولة لا تطبق التحديد الإداري وتتبع نظام الصرف الحر.

اولاً: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات البنكية

تقلب سعر الصرف يقصد به : ” تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية او رفعها ، ويساهم هذا التقلب في احداث تغيرات في اسعار السلع المحلية بالنسبة لاسعار في الدول الاجنبية ، في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية تنخفض اسعار السلع المحلية في

الخارج نتيجة لزيادة المعروض النقدي في الداخل (تخفيض الطلب علي العملة وصادرات الدولة) وزيادة حجم الواردات البنكية من الخارج، فيؤدي ذلك الي ارتفاع حجم الصادرات البنكية، ويحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية وهذا يوضح العلاقة العكسية بين سعر الصرف والصادرات البنكية .

ثانيا: تأثير تقلبات سعر الصرف علي الواردات البنكية

يؤثر سعر الصرف علي الواردات البنكية، في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي ذلك الي ارتفاع الصادرات البنكية وانخفاض حجم الواردات البنكية ويرجع ذلك الي انخفاض اسعار السلع المحلية وزيادة المعروض النقدي وانخفاض الطلب علي السلع الأجنبية. اما في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة لزيادة الصادرات البنكية وارتفاع الطلب علي السلع المحلية، ينخفض المعروض النقدي في الداخل نتيجة لزياده الطلب علي السلع المحلية وترتفع الاسعار المحلية مما يؤدي ذلك الي زيادة حجم الواردات البنكية وهذا يوضح العلاقة الطردية بين سعر الصرف والواردات البنكية .

ثالثا: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري البنكي

شكل رقم (1) : مخطط لبيان العلاقة بين سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية في حالة العجز:

زيادة الصادرات البنكية وانخفاض الواردات البنكية
العجز في الميزان التجاري البنكي الواردات البنكية < الصادرات البنكية
الطلب على العملة الأجنبية < العرض على العملة الأجنبية العرض من العملة المحلية < الطلب على العملة المحلية
ارتفاع سعر الصرف الاجنبي < انخفاض قيمة العملة الوطنية
انخفاض اسعر الصرف وزيادة قدرتها التنافسية < ارتفاع اسعار الواردات البنكية
توازن الميزان التجاري البنكي الصادرات البنكية < الواردات البنكية
الفائض في الميزان التجاري الصادرات البنكية < الواردات البنكية
العرض علي العملة الأجنبية < الطلب علي العملة الاجنبية العرض من العملة المحلية < الطلب على العملة المحلية

المصدر: دكتور ايهاب محمد صبرى، محاضرات في الاقتصاد الدولي، معهد منظمة التجارة الدولي، القاهرة 2017 ص 51.

شكل رقم (2): مخطط لبيان العلاقة بين سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية في حالة الفائض

توازن الميزان التجاري البنكي الواردات البنكية < الصادرات البنكية
ارتفاع اسعار الصادرات البنكية < وانخفاض قدرتها التنافسية انخفاض اسعار الواردات البنكية < وزيادة قدرتها التنافسية
انخفاض الصادرات البنكية < ارتفاع الواردات البنكية

انخفاض سعر الصرف الاجنبي < ارتفاع قيمة العملة الوطنية

المصدر : دكتور ايهاب محمد صبرى، محاضرات فى الاقتصاد الدولى، معهد منظمة التجارة الدولى، القاهرة 2017 ص 87.

من خلال الرسم السابق يتضح ان هناك علاقة تبادلية بين سعر الصرف والميزان التجارى البنكى، وان الهدف الاساسى هو تحقيق التوازن فى المعاملات المصرفية الخارجية.

المبحث الثانى: تطورات سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية واسبابها

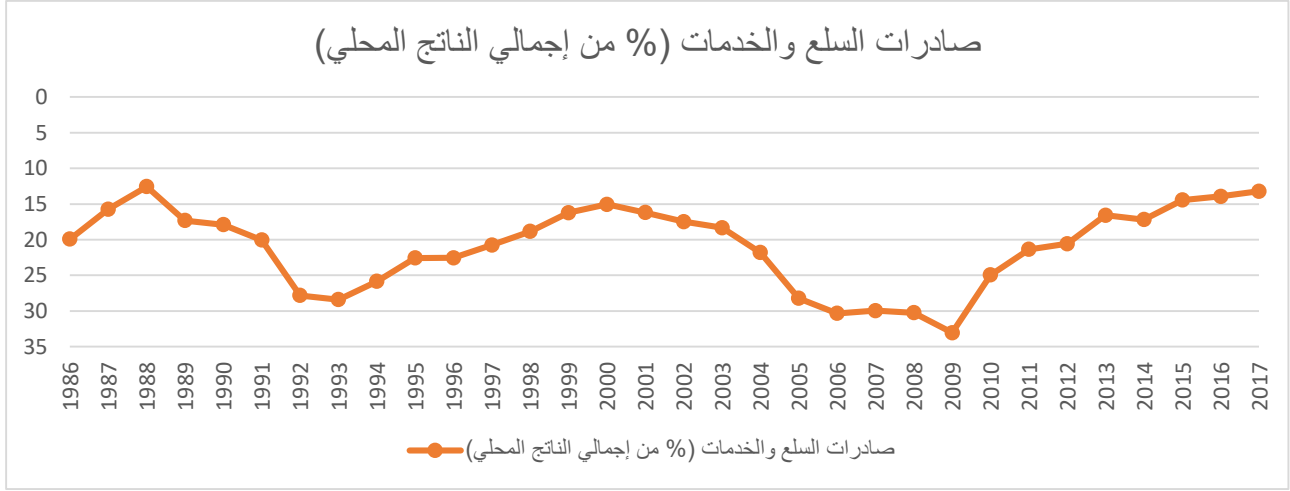
نظرا لقوة العلاقة بين سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية تم اتخاذ مؤشرات سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية والصادرات البنكية والواردات البنكية والمثلة فى حركة رؤوس الاموال والتعاملات التجارية خلال الفترة (1986-2017) من اجل دراسة اثر سعر الصرف على كل منها ويتضح ذلك فى الآتى:

جدول (1): بيان برصيد المعاملات المصرفية الخارجية فى مصر من (1986-2017)

السنة	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	رصيد الميزان التجارى البنكى (صادرات - واردات)	السنة	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	رصيد الميزان التجارى البنكى (صادرات - واردات)
1986	19.91428	32.04153	-12.1273	2002	17.47979	22.33064	-4.85085
1987	15.73157	25.59443	-9.86286	2003	18.31618	22.67089	-4.35471
1988	12.55871	22.76629	-10.2076	2004	21.79641	24.38323	-2.58683
1989	17.31839	35.16113	-17.8427	2005	28.22996	29.58994	-1.35998
1990	17.89348	32.3514	-14.4579	2006	30.34355	32.6091	-2.26555
1991	20.0476	32.71329	-12.6657	2007	29.94981	31.56872	-1.61891
1992	27.8156	35.79569	-7.98009	2008	30.24973	34.82814	-4.57841
1993	28.39684	30.91301	-2.51618	2009	33.04299	38.63763	-5.59464
1994	25.83763	30.09021	-4.25258	2010	24.95682	31.59662	-6.6398
1995	22.57143	28.05714	-5.48571	2011	21.34925	26.5871	-5.23786
1996	22.54902	27.69608	-5.14706	2012	20.56743	24.68821	-4.12078
1997	20.74978	26.19878	-5.449	2013	16.57612	24.58047	-8.00435
1998	18.84167	24.89658	-6.05491	2014	17.17106	23.56546	-6.3944
1999	16.21434	25.71329	-9.49896	2015	14.43456	22.97921	-8.54465
2000	15.05202	23.30949	-8.25748	2016	13.91902	22.10712	-8.1881
2001	16.20112	22.81682	-6.6157	2017	13.20685	*21.64787	-8.44102

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولى <http://data.albankaldawli.org>

شكل رقم : 3) بيان برصيد المعاملات المصرفية الخارجية في مصر من (1986-2017)



جدول رقم (2) : بيان بالعلاقة بين سعر الصرف وكلا من الصادرات البنكية والواردات البنكية في مصر من (1986-2017)

سنة	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	سعر الصرف الرسمي	سنة	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	سعر الصرف الرسمي
1986	19.91428	32.04153	0.700001	2002	17.47979	22.33064	3.97253
1987	15.73157	25.59443	0.700001	2003	18.31618	22.67089	4.499667
1988	12.55871	22.76629	0.700001	2004	21.79641	24.38323	5.850875
1989	17.31839	35.16113	0.700001	2005	28.22996	29.58994	6.196242
1990	17.89348	32.3514	0.866667	2006	30.34355	32.6091	7.778833
1991	20.0476	32.71329	1.552362	2007	29.94981	31.56872	6.733167
1992	27.8156	35.79569	3.138008	2008	30.24973	34.82814	6.635433
1993	28.39684	30.91301	3.321748	2009	33.04299	38.63763	8.432235
1994	25.83763	30.09021	3.352518	2010	24.95682	31.59662	10.544553
1995	22.57143	28.05714	3.385133	2011	21.34925	26.5871	12.621943
1996	22.54902	27.69608	3.392208	2012	20.56743	24.68821	15.932828
1997	20.74978	26.19878	3.391483	2013	16.57612	24.58047	16.056058
1998	18.84167	24.89658	3.38875	2014	17.17106	23.56546	16.870325
1999	16.21434	25.71329	3.38875	2015	14.43456	22.97921	20.077609
2000	15.05202	23.30949	3.39525	2016	13.91902	22.10712	17.689548
2001	16.20112	22.81682	3.47205	2017	13.20685	21.64787	17.691258

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org>

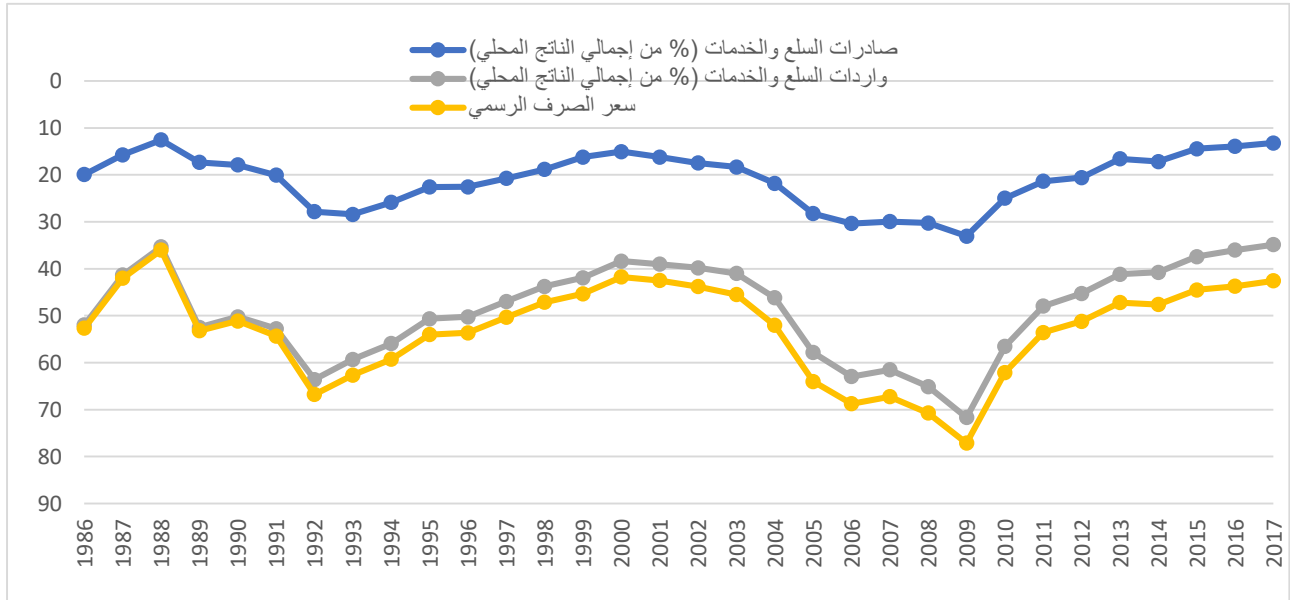
أ- بالنسبة للصادرات البنكية

ينخفض منحني الصادرات البنكية في الفترة ما بين (1986-1988) من 19.9 الى 17.3، ثم بدأ منحني الصادرات البنكية في الارتفاع في الفترة ما بين (1988-1992) من 17.3 الى 28.3. ثم نجد ان الصادرات البنكية انخفضت في الفترة ما بين (1992-1999) من 28.3 الى 15.05. ثم ارتفاع الصادرات البنكية في الفترة ما بين (1999-2005) من 15.05 الى 30.3. ثم يوضح الشكل في الفترة ما بين (2005-2007) ثبات نسبي في منحني الصادرات البنكية، وبعد ذلك يبدأ منحني الصادرات البنكية في الزيادة من 30.2 الى 33 من عام 2007 حتى عام 2008، ثم يأخذ المنحني في الانخفاض ما بين (2008-2017)، حيث تقل قيمة الصادرات البنكية من 33 الى 15.0.

ب- بالنسبة للواردات البنكية

يبدأ منحني الواردات البنكية بالانخفاض في الفترة ما بين (1986-1987) من 32.04 الى 22.7. ثم ارتفعت الواردات البنكية في الفترة ما بين (1987-1988) من 22.7 الى 35.16، ثم تنخفض الواردات البنكية في الفترة ما بين (1988-1989) من 35.16 الى 32.35. ثم تعود للارتفاع مرة اخرى في الفترة (1989-1991) من 32.35 الى 35.7. ثم انخفضت الواردات البنكية في الفترة (1991-2001) من 35.7 الى 22.33. ونجد بعد ذلك ان المنحني بدأ في الارتفاع في الفترة (2001-2005) من 22.33 الى 32.60. ثم انخفاضه ما بين عامي (2005 : 2006). ثم أخذ المنحني في الزيادة بدءاً من عام 2006 حتى عام 2008 ويعود للانخفاض مرة اخرى ما بين عامي (2008 : 2017)

شكل رقم : (4) بيان بالعلاقة بين سعر الصرف وكلا من الصادرات البنكية و الواردات البنكية في مصر من (1986-2017)



المصدر : جدول رقم (2)

ج- بالنسبة لسعر الصرف

تطور سعر الصرف (العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي) خلال الفترة (1986-2017) ونلاحظ التالي:

نجد ان المنحنى بدأ ببيانات نسبي في الفترة (1986-1988) بمقدار 0.7001, ثم ارتفع سعر الصرف من (1988-1996) من 0.70 الي 3.39 . وبدأ ينخفض سعر الصرف في الفترة (1996- 1998) من 3.39 الي 3.38. ثم ارتفع مرة اخري ما بين (1998 - 2004) من 3.38 الي 6.19. انخفض سعر الصرف من 6.19 الي 5.4 في الفترة (2004 - 2008)، ثم ارتفاع سعر الصرف تدريجيا من 5.43 : 7.69 خلال الفترة من 2008 الى 2017.

• ومن أهم الاسباب التي ادت الي ذلك التطور ما يلي:

1- خلال فترة الثمانينات:

نتيجة لحرب اليمن ومصر، والحريين العربية- الاسرائيلية في عامي(1967-1973) ، وكان ذلك عبئا ثقيلا وتنتج عنه خسارة مصدرين رئيسيين للدخل بالعملات الصعبة وهما (قناة السويس وحقل سيناء النفطى)، لذلك تبنت مصر عام 1974 سياسة (الباب المفتوح) بغرض دفع عجلة النمو الاقتصادى، وتركزت هذه السياسة على الدولارات النفطية وتم الحفاظ على معدل نمو مرتفع حتى منتصف الثمانينات ولكن الجزء الاكبر من هذا النمو كان من ريع الاقتصاد الخارجى، اما الاقتصاد الداخلى فلم يطرا عليه تغيرات تذكر، لذلك بحلول عام 1986 لم يكن الانتعاش الاقتصادى الريعى المستمد قابل للاستمرار خاصة بعد تزامن اثار انهيار اسعار النفط والكساد العالمى فانخفضت العائدات من النفط ورسوم قناة السويس واثار ذلك بصورة رئيسية على العملات الصعبة لذلك انخفضت الصادرات البنكية فى عام 1986 ونتيجة لتلك الاختلالات اضطرت الحكومة المصرية باتباع برنامج الاصلاح عام 1987 باتفاق مع صندوق النقد الدولى الا انه تم الغاء هذا الاتفاق بعد مرور ثلاثة اشهر نظرا لعدم تمكن الحكومة من استيفاء متطلبات الصندوق واستمر تدهور الوضع الاقتصادى حتى اندلاع حرب الخليج (1990 _ 1991) وكان الاقتصاد فى ذلك الوقت على وشك الانهيار حيث ارتفع العجز فى الموازنة حوالى 20%، حيث كان هناك قدرات محدودة من الصادرات البنكية الغير نفطية.

كانت نهاية الحرب فرصة مباركة لمصر حيث حملت تغيرات ايجابية فى اقتصادها بسبب اتفاق دول الخليج والولايات المتحدة ونادى باريس لتقديم المساعدات المالية لمصر واعفاء جزء هام من ديونها وبالتالي التخفيف من نزيف العملات الصعبة وساعد ذلك مصر الدخول فى برنامج الاصلاح الاقتصادى عام 1991. وطبقت السياسة النقدية خلال تلك الفترة نظام مايسمى اسعار الصرف المتعددة وهذا بدوره ادى الى ظهور السوق السوداء.

2- خلال فترة التسعينيات:

انطلق برنامج التحرير المالى فى اوائل التسعينيات وكان ذلك مع مجموعة من الاجراءات للقضاء على الكبح المالى الذى استقرت عليه السياسة النقدية والمالية منذ منتصف السبعينيات حتى نهاية الثمانينات حيث حررت معدلات الفائدة وسعر الصرف ، ومن هنا بدأت اجراءات اصلاح النظام.

فى السنة الاولى والثانية من برنامج التحرير المالى تم استبدال اشباه الضرائب المرتبطة بسياسة الكبح المالى بموارد حقيقية للتمويل مثل السندات الحكومية، فارتفعت اسعار الفائدة ومن هنا حفز ذلك تدفقات راس المال الخاص لتكون ايداعات بالنظام المصرى او كاستثمارات ببورصة الاوراق المالية فى نهاية 1994 كما انه تم تطبيق برنامج الخصخصة ثم تطوير البورصة المصرية لتكون اداء فعالة فى تعبئة الموارد المحلية والاجنبية.

وكان الحصاد الاقتصادي طيبا في مصر خلال السنوات العشر الاولى من برنامج التحرير المالى حتى بعد حدوث مأساة الاقصر عام 1997 والتي تدهورت على اثرها حصيلة البلاد من الصرف الاجنبي ، حيث كان هناك استقرار نسبي في سعر صرف الجنيه المصرى حتى عام 1998.

ويمثل عام 1991 البداية الحقيقية لاصلاح سوق الصرف الاجنبي (الاصلاح الاقتصادي) وذلك عن طريق توحيد سعر الصرف بسعر واحد مربوط بالدولار الامريكى ، وتم السماح للقطاع الخاص بخدمات الصيرفة للتجارة في العملات واستمر سعر الصرف عند 3,24 جنيه للدولار حتى اواخر 1994 ثم عدل الى 3,39 جنيه للدولار واستمر ذلك حتى يونيو 2000 ووصل الى 3,41 جنيه للدولار.

وبداية من التحرير المالى ارتفعت تدفقات مصر والودائع وزيادة الاحتياطات الرسمية من العملات الاجنبية حيث قدرت حجم الواردات البنكية البنكية 120.179 مليون جنيه في 1995 ، حيث بلغت 15.978 مليون جنيه سنة 1989.

3- في الفترة من 2000 الى 2017:

في يوليو عام 2001 حدث ما يسمى "بأزمة العملة في مصر" (ازمات الصرف الاجنبي). وكان هناك استقرار نسبي في سعر صرف الجنيه المصري خلال التسعينيات ولكن مع بداية عام 1998 ظهرت بوادر ازمة العملة في مصر، وتضاعفت الازمة ووصلت ذروتها في منتصف 2001، وذلك نتيجة للتعصف بقيمة الجنيه الذي فقد حوالي 70% من قيمته في ذلك الوقت. حيث كانت البداية الحقيقية لازمة العملة في مصر في اوائل 2001 عندما اخذت العملة في الاختفاء لتظهر السوق السوداء مرة اخرى ، وعند مأساة الاقصر 1997 والانهيار الكبير في اليرادات السياحية وانحيار اسعار النفط حاولت الحكومة من التخفيف من وطأة الحالة بسوق الصرف الاجنبي عن طريق الاستنزاف المستمر لاحتياطات الصرف الاجنبي والتي هبطت بصورة كبيرة من 1998 الى 2001.

افقدت احداث سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الامريكية الاقتصاد المصري المزيد من اليرادات السياحية والتي انخفضت بصورة كبيرة بعد احداث الاقصر بعد احداث 1997. بالاضافة الى انخفاض ايرادات قناة السويس مع تصاعد انداز الحرب في منطقة الشرق الاوسط ونتيجة لذلك عملت الصادرات البنكية السلعية على تغطية نصف الواردات البنكية ، وبذلك ارتفعت السوق السوداء وفي 2003 اعلن عن تعويم الجنيه المصري والتخلى عن نظام ربط العملات الذي كان معمولا به منذ برنامج التحرير المالى في مصر والانتقال الى سعر صرف يتحدد وفقا للعرض والطلب وبالتالي انخفاض قيمة الجنيه ليصل الى 5.40 جنيه ولعبت التوقعات باندلاع حرب العراق منذ منتصف 2002 حتى نشوب الحرب في 2003 (غزو امريكا للعراق) دورا كبيرا في التأثير على معدلات نمو الاستثمار والتشغيل والارباح. وفي عام 2004 نتيجة لتعويم الجنيه وتخفيض قيمته ادى الى ارتفاع كبير في معدلات التضخم وهذا يرجع الى ارتفاع معدلات الواردات البنكية . وفي 2007 نتيجة لازمة المالية العالمية في منتصف 2007 ادى ذلك الى حدوث ازمة اخرى وهى (ارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية) نتيجة لانخفاض صادرات السلع وانخفاض اليرادات فقامت الدول العربية ومنها مصر باستيراد السلع الغذائية الاساسية مثال استيراد القمح من الولايات المتحدة الامريكية.

وفي عام 2008 من ابرز الاحداث التي اثرت على سعر الصرف هي الازمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل البداية الحقيقية للآزمة في امريكا عام 2007 . وامتدت هذه الازمة الى دول العالم بشكل تدريجي بحكم الترابط الدولى بين الدول وبذلك انخفضت حركة التبادل الدولى وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية بين دول العالم نتيجة لقيام الولايات بانخفاض صادراتها من السلع ومنها البترول وبالتالي انخفاض سعر النفط العالمى لزيادة العرض من البترول خلال عامى. (2009- 2008) شهدت مصر في السنة المالية (2010-

(2011) في ثورة 25 يناير حالة من عدم الاستقرار الامنى وانعكساته السلبية على حركة التجارة والاستثمار والسياحة والنقل وانخفاض معدلات التشغيل والانتاج وانخفاض الناتج المحلى الاجمالى وقد اسفرت معاملات مصر مع العالم الخارجى خلال هذه السنة المالية عن عجز بميزان المدفوعات بلغ نحو 9.8 وخلال الفترة (2011-2012) ارتفع عجز الميزان التجارى بينما استقرت حصيلة الصادرات البنكية السلعية عند مستواها السابق وانعكس ذلك على انخفاض نسبة تخطيط حصيلة الصادرات البنكية السلعية الى المدفوعات عن الواردات البنكية السلعي اما خلال السنة المالية (2012 - 2013) كان هناك فائض كلى فى ميزان المدفوعات وتراجع فى عجز الميزان التجارى ويرجع ذلك الى ارتفاع صافى التحويلات بدون مقابل بمعدل 4.7% خلال السنة المالية (2013- 2014) ارتفع عجز الميزان التجارى نتيجة لزيادة المدفوعات عن الواردات البنكية السلعية وتراجع حصيلة الصادرات البنكية السلعية. فى السنة المالية (2014-2017) ارتفع العجز فى الميزان التجارى نظرا لتراجع حصيلة الصادرات البنكية السلعية لتراجع حصيلة الصادرات البنكية البترولية الناتجة عن انخفاض اسعار البترول العالمية وزيادة الكميات المعروضة منه وفى ذلك الوقت ارتفعت المدفوعات عن الواردات البنكية السلعية بالاضافة لتراجع صافى التحويلات الجارية.

من خلال الشكل رقم (4) الذي يوضح العلاقة بين سعر الصرف والصادرات البنكية وسعر الصرف والواردات البنكية فى جمهورية مصر العربية، يمكن استنتاج ان هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات البنكية، وهناك علاقة عكسية بين الواردات البنكية وسعر الصرف.

العلاقة بين سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية:

فى حالة استيراد بلد ما فانه يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج حيث يقوم البلد المستورد بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبالتالي أي تغيير فى المعاملات الاقتصادية يودى إلى تغيير فى سعر الصرف، وفى حالة عجز ميزان المبادلات الجارية بمعنى أن الواردات البنكية تفوق الصادرات البنكية أي أن الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة وفى هذه الحالة فان قيمة العملة المحلية تميل إلى الانخفاض مقارنة مع المعاملات الأخرى، التي تستخدم فى المعاملات. ويحدث العكس فى حالة الفائض أي أن الواردات البنكية اقل من الصادرات البنكية؛ فان فى هذه الحالة يكون الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين وذلك يعنى زيادة الطلب على العملة المحلي وبالتالي يرتفع سعر صرف العملة المحلية.

من خلال الشكل رقم (5) الذي يوضح العلاقة بين المعاملات المصرفية الخارجية وسعر الصرف يمكن استنتاج ان سعر الصرف يؤثر على المعاملات المصرفية الخارجية حيث توجد علاقة تبادلية بين سعر الصرف والميزان التجاري البنكى .

خاتمة الجزء الثاني:

انطلاقا من مؤشرات الجزء الثاني تم التوصل الى وجود علاقة تبادلية بين سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية وتتمثل فى أن أي فائض فى المعاملات المصرفية الخارجية والناتج من زيادة قيمة الصادرات البنكية على قيمة الواردات البنكية عند حد معين فيؤدى ذلك إلى زيادة الطلب على العملة الاجنبية فى الاجل الطويل، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر الصرف الاجنبي، ويؤدي استمرار ارتفاع سعر الصرف الاجنبي الى انخفاض حجم الصادرات البنكية الاجنبية لارتفاع اسعارها وبالتالي انخفاض حجم الطلب عليها. كما أن أي عجز فى المعاملات المصرفية الخارجية للدولة ناتج عن زيادة قيمة الواردات البنكية على قيمة الصادرات البنكية، فإن ذلك يشير الى انخفاض قيمة

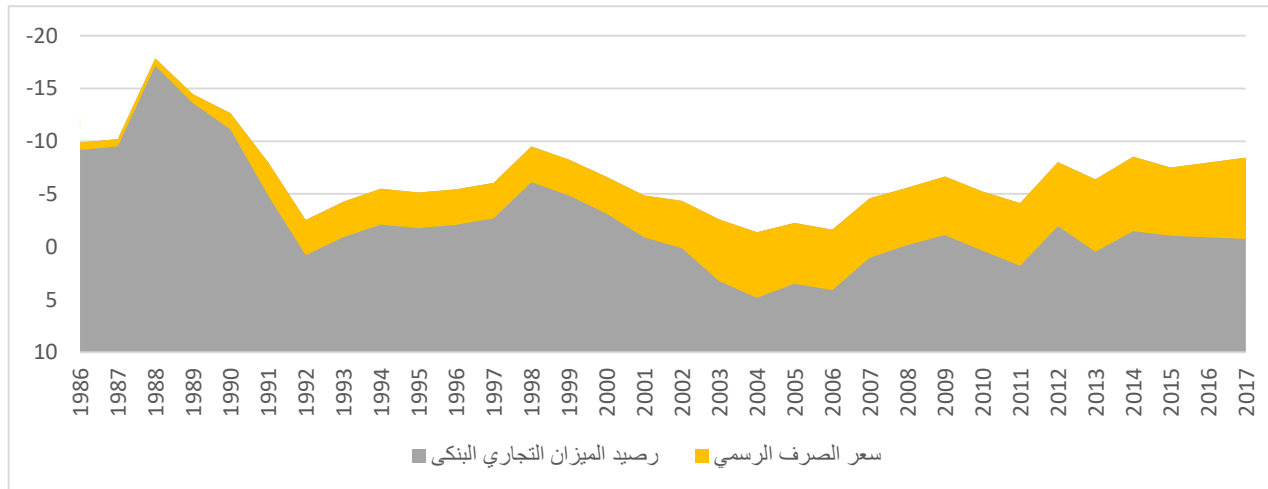
العملة الاجنبية، ليؤدي في النهاية إلى ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية (قيمة العملة المحلية) في الاجل الطويل ويؤدي انخفاض سعر صرف العملة الاجنبية الي زيادة الصادرات البنكية الاجنبية. اذن يكون هناك علاقة تبادلية بين سعر الصرف والمعاملات المصرفية الخارجية وان كلا منهما يؤثر علي الآخر، ويتحقق التوازن في كلا من المعاملات المصرفية الخارجية وسعر الصرف من خلال التوازن بين الصادرات البنكية والواردات البنكية حيث يعمل هذا التوازن علي استقرار مستوى اسعار الصرف ومنع تقلباته، لذا تتمثل الحالة المثلي في تحقيق توازن المعاملات المصرفية الخارجية وليس بوجود فائض او عجز في الميزان ،وتوجد علاقة عكسية بين الصادرات البنكية وسعر الصرف، وعلاقة عكسية بين الواردات البنكية وسعر الصرف وهذا عكس العلاقة النظرية بين سعر الصرف والواردات البنكية.

جدول رقم (4) : بيان عجز ميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف من (1986-2017)

سنة	رصيد الميزان التجاري البنكي (صادرات - واردات)	سنة	سعر الصرف الرسمي	رصيد الميزان التجاري البنكي (صادرات - واردات)	سنة
1986	-4.85085	2001	0.700001	-12.1273	1986
1987	-4.35471	2002	0.700001	-9.86286	1986
1988	-2.58683	2003	0.700001	-10.2076	1987
1989	-1.35998	2004	0.700001	-17.8427	1988
1990	-2.26555	2005	0.866667	-14.4579	1989
1991	-1.61891	2006	1.55	-12.6657	1990
1992	-4.57841	2007	3.138008	-7.98009	1991
1993	-5.59464	2008	3.321748	-2.51618	1992
1994	-6.6398	2009	3.352518	-4.25258	1993
1995	-5.23786	2010	3.385133	-5.48571	1994
1996	-4.12078	2011	3.392208	-5.14706	1995
1997	-8.00435	2012	3.391483	-5.449	1996
1998	-6.3944	2013	3.38875	-6.05491	1997
1999	-8.54465	2014	3.388	-9.49896	1998
2000	-7.51452	2015	3.39525	-8.25748	1999
2001	-8.44102	2017	3.47205	-6.6157	2000

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org>

شكل رقم (5) : بيان عجز ميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف من (1986-2017)



المصدر : جدول رقم (4)

ثالثا : تقدير دالة الإستثمار في ضوء تعويم سعر الصرف :

أمكن دراسة بعض العوامل والمتغيرات المؤثرة على الإستثمارات الحقيقية في مصر في ضوء تعويم سعر الصرف ، كما هو موضح بالجدول (1) بالملحق.

حيث تم توصيف نموذج قياسي يشتمل على مجموعة متغيرات مستقلة من المفترض أن يكون لها تأثير على الإستثمارات الحقيقية كالتالى:

$$\gamma_t = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + \beta_{13} X_{13}$$

حيث:

- $Y =$ الإستثمارات الحقيقية بالمليار جنيه في السنة (t).
- $X_1 =$ قيمة القروض الحقيقية بالمليار جنيه في السنة (t).
- $X_2 =$ قيمة الصادرات الحقيقية بالمليار جنيه في السنة (t).
- $X_3 =$ الدخل الحقيقي بالمليار جنيه في السنة (t).
- $X_4 =$ اجمالى صافى الدخل الحقيقى بالمليار جنيه في السنة (t)
- $X_5 =$ اجمالى الناتج الحقيقى بالمليار جنيه في السنة (t).
- $X_6 =$ الادخار الحقيقى بالمليار جنيه في السنة (t).
- $X_7 =$ السيولة المحلية الحقيقية بالمليار جنيه في السنة (t)
- $X_8 =$ عجز الموازنة العامة الحقيقية بالمليار جنيه في السنة (t).
- $X_9 =$ عجز الميزان التجارى الحقيقى بالمليار جنيه في السنة (t).
- $X_{10} =$ الادخار المحلى الحقيقى بالمليار جنيه في السنة (t)
- $X_{11} =$ سعر الصرف الحقيقى بالمليار جنيه في السنة (t).
- $X_{12} =$ سعر الفائدة في السنة (t)
- $X_{13} =$ سعر الخصم في السنة (t)

ولقد تم حساب القيم الحقيقية وذلك بقسمة القيم الجارية على الرقم القياسى لأسعار في مصر. وبإجراء الخطوات الحكيمة

للوصول إلى Stepwise لأهم تلك العوامل المؤثرة في الإستثمارات تم التوصل إلى سيناريوهين:

جدول (5): معادلتى الانحدار لأهم العوامل المؤثرة على الإستثمار المصرى
في ضوء تعويم سعر الصرف خلال الفترة (2000-2017)

م	البيان	المعادلة	R ²	F
1	السيناريو الأول	$\hat{Y} = 0.63 X_7 - 1.85 X_9$ (7.5)** (-3.3)** {11.6} {-34.2}	0.93	105.6
2	السيناريو الثانى	$\hat{Y} = 0.09 X_3 - 3.4 X_8$ (6.7)** (-3.5)** {1.66} {-66.6}	0.87	53.2

حيث: \hat{Y} : القيمة التقديرية للإستثمار المصرى الحقيقى خلال الفترة (2000-2017).

X3: الدخل الحقيقى، X7: السيولة المحلية الحقيقية، X8: عجز الموازنة العامة الحقيقية، X9: عجز الميزان التجارى الحقيقى

R2: معامل التحديد، F: معنوية النموذج المستخدم، القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة،

** : تشير إلى معنوية معامل الانحدار عند مستوى معنوية 0.01.

- الأرقام بين القوسين { } تشير إلى المرونات.

المصدر: حسب من بيانات جدول (1) بالملحق.

ويتبين من تقدير الإستثمار تأثر الإستثمارات الحقيقية بكل من الدخل الحقيقى (X3) بالمليار جنيه، والسيولة المحلية الحقيقية (X7) بالمليار جنيه، وعجز الموازنة العامة الحقيقية (X8) بالمليار جنيه، وعجز الميزان التجارى الحقيقى (X9) بالمليار جنيه، وأيضاً أفضلية الصورة الخطية في التقدير وفقاً لمعيار معامل التحديد.

هذا وتوضح نتائج تقدير الإستثمارات (1) بجدول (5) معنوية النموذج إحصائياً عند مستوى 0.01، ويوضح معامل تحديد تلك المعادلة أن نحو 93% من التغيرات الحادثة في الإستثمار الحقيقى ترجع إلى التغير في كل من السيولة المحلية الحقيقية وعجز الميزان التجارى الحقيقى، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة. وتوضح النتائج أن زيادة السيولة المحلية الحقيقية بمليار جنيه يؤدي إلى زيادة الإستثمارات الحقيقية بنحو 0.63 مليار جنيه، كما توضح أن زيادة عجز الميزان التجارى الحقيقى بمليار جنيه يؤدي إلى انخفاض الإستثمارات الحقيقية بنحو 1.85 مليار جنيه، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى عند مستوى معين.

كما توضح نتائج تقدير المعادلة (2) بجدول (5) معنوية النموذج إحصائياً عند مستوى 0.01، ويوضح معامل تحديد تلك المعادلة أن نحو 87% من التغيرات الحادثة في الإستثمار الحقيقى ترجع إلى التغير في كل من الدخل الحقيقى، وعجز الموازنة العامة، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة الدخل الحقيقى بمليار جنيه يؤدي إلى زيادة الإستثمارات الحقيقية بنحو 0.09 مليار جنيه، كما توضح أن زيادة عجز الموازنة العامة الحقيقية بمليار جنيه يؤدي إلى انخفاض الإستثمارات الحقيقية بنحو 3.4 مليار جنيه، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى عند مستوى معين.

كما توضح نتائج المرونات في المعادلة (1) بالجدول (5) أن زيادة السيولة المحلية الحقيقية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الإستثمارات الحقيقية بنسبة 11.6%، وأن زيادة عجز الميزان التجاري الحقيقي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الإستثمارات الحقيقية بمقدار 34.2%. بينما توضح نتائج المرونات بالمعادلة (2) بالجدول (5) أن زيادة الدخل الحقيقي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الإستثمارات الحقيقية بنسبة 1.66%، بينما زيادة عجز الموازنة العامة الحقيقية بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الإستثمارات الحقيقية بمقدار 66.6%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى عند مستوى معين.

وبذلك يتضح أن أكثر العوامل المؤثرة على زيادة الإستثمارات الحقيقية وفقاً للمرونات هي بالدرجة الأولى هي السيولة المحلية الحقيقية، يليها الدخل الحقيقي، في حين تبين أن زيادة عجز الموازنة العامة الحقيقية مسئول بالدرجة الأولى عن انخفاض الإستثمارات الحقيقية، يليه زيادة عجز الميزان التجاري الحقيقي، وهي نتائج تتماشى مع المنطق الاقتصادي.

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الجنيه المصري والصادرات البنكية، بمعنى إذا زاد سعر الصرف الجنيه المصري تقل الصادرات البنكية وهذا يؤثر بالسالب علي المعاملات المصرفية الخارجية أي يحدث عجز. وإذا حدث العكس فإنه يحدث فائض في الميزان التجاري البنكي .
- هناك علاقة عكسية بين الواردات البنكية وسعر الصرف الجنيه المصري، وهذا علي عكس العلاقة الطبيعية بين الواردات البنكية وسعر الصرف الجنيه المصري وقد يرجع ذلك إلي عوامل أخرى تؤثر علي الواردات البنكية بخلاف سعر الصرف. وتوجد العلاقة العكسية بين الواردات البنكية وسعر الصرف في حالة السلع الكمالية وهذا يخالف القاعدة العامة التي تنص علي "أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات البنكية" وهذا ما يحدث في السلع الضرورية مثل القمح.
- ان سعر الصرف يؤثر علي المعاملات المصرفية الخارجية .

ثانياً: التوصيات

- ينبغي علي الدولة أن تقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يؤدي بدوره إلي زيادة الاستثمارات حيث هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة فعندما ينخفض سعر الفائدة هذا يشجع المستثمرين علي الاستثمار ومن ثم يزداد الناتج المحلي فتزداد الصادرات البنكية وفي مقابل ذلك يقل سعر الصرف.
- علي الدولة المحافظة علي قيم الصادرات البنكية أن تتساوي أو تزيد عن قيم الواردات البنكية وذلك لمنع حدوث عجز في ميزان المدفوعات.
- ينبغي علي الدولة أن تزيد من المشروعات الصغيرة، وتوفر فرص عمل للشباب حتى تزيد من الإنتاج فتقلل نسبة الواردات البنكية من الخارج.
- يجب علي السلطات المصرية اتخاذ كافة التدابير التي تضمن سعر موحد للجنيه المصري.

- زيادة الاحتياطات الدولية من النقد الاجنبي والحد من العجز في الميزان التجارى والموازنة العامة للدولة وترشيد الانفاق الحكومى من خلال اجراءات على المدى القصير والمتوسط.
- عدم الاستمرارية فى نظام التخفيض فى سعر الصرف لانه يؤدى الى الاختلال فى ميزان المدفوعات.
- محاربة السوق السوداء والمضاربين من خلال وضع قوانين اجرائية حامية.
- التركيز على السلع التى حققت مصر فيها ميزة تنافسية بحيث يتم تشجيعها بمزيد من المعاملة التفضيلية والحوافز وذلك لاستغلالها على النحو الاكمل.
- توجيه الدعم للشركات التى تعمل على تحقيق اهداف التصدير من خلال رفع كفاءة العاملين بها عن طريق البرامج التدريبية المختلفة وتحسين جودة المنتج من خلال دعم البحوث والتطوير والابتكار.
- اعفاء المصدرين الناجحين من الضريبة الغير مباشرة كما فى حالة كوريا الجنوبية.
- ربط الاعفاءات الضريبية بحصول المصدر على شهادة الجودة.
- منح امتيازات للشركات التى تحصل على شهادة الجودة والمطابقة للمواصفات العالمية.
- تطوير البنية التحتية بما يتفق مع متطلبات التصدير بما فى ذلك النقل والشحن والاتصالات والكهرباء خاصة الاستثمار فى تحسين خدمات الموانى البحرية والجوية.
- ضرورة تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والبحثية والمجتمع المدنى للتغلب على المعوقات التى تحول دون تحقيق قفزة نوعية وكمية فى الصادرات البنكية .
- اعفاء الواردات البنكية الداخلة فى تصنيع الصادرات البنكية من الضريبة الغير مباشرة كما فى حالة تركيا.
- ترشيد الواردات البنكية بما يتفق مع التزامات مصر الدولية من خلال ترشيد المشتريات الحكومية المستوردة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الرسائل والبحاث

- البنداري، عبدالوهاب خالد، "تأثير الفروق فى اسعار سعر صرف الجنيه المصرى على الاقتصاد المصرى"، اتحاد الغرف التجارية، 2015.
- دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على المعاملات المصرفية الخارجية وسبل علاجها "حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراة فى العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.
- اليامنة، الدواي، "اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية "حالة الجزائر" للفترة (1990-2014)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.
- شطبانى، سعيدة، "محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى" دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة (1993-2010)"، جامعة المسيلة، 2012.

• الهداوي عماد، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، بحث مقدم لنيل رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد،

كلية التجارة، جامعة الرقازيق، 2011.

• خضر زاهر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية

الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2011.

• عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري البنكي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، 2012.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- (Boyared, and Caporale), “Real Exchange Rate Effects on the Balance of Trade, cointegration and the Marshal – Lerner condition”, 2017.
- Iman sugema, “THE DETERMINATION OF TRADE BALANCE AND ADJUSTMENT TO THE CRISIS IN INDONESIA, center for international economic studies, number 0508, 2015.

الملحق

جدول (1): تطور الإستثمار المصري في ضوء تعويم سعر الصرف وبعض المتغيرات ذات العلاقة به
بالمليار جنيه وبالأسعار الحقيقية خلال الفترة (2000-2017)

سعر الخصم %	سعر الفائدة %	سعر الصرف	الادخال الخلى	عجز الميزان التجارى	عجز الموازنة العامة	السيولة الخلية	الادخار	إجمالى الناتج	اجمالى صافى الدخل	الدخل	قيمة الصادرات	قيمة القروض	الإستثمار	البيان السنوات
12.00	13.0	3.472	38.3	2.3	0.9	18.40	10.3	46.0	44.1	62.3	1.7	9.8	7.1	2000
12.00	13.0	3.973	41.6	1.9	0.4	15.60	10.4	47.6	46.4	64.7	2.2	8.8	7.1	2001
11.00	13.0	4.5	44.3	1.5	0.4	13.90	10.4	50.1	51.9	72.3	3.4	7.4	8.2	2002
11.00	14.0	6.03	5.6	0.7	0.2	9.00	11.2	54.1	58.1	82.1	4.8	6.9	5.4	2003
10.00	13.0	6.19	63.9	0.7	0.3	9.60	11.9	58.5	69.5	94.3	6.5	10.8	6.4	2004
10.00	13	5.78	67.4	1.3	0.4	11.80	13.6	59.9	74.0	101.1	4.9	23.0	5.9	2005
10.00	13.0	5.75	1.9	0.9	1.1	13.14	15.9	63.4	79.4	106.5	4.6	26.1	6.2	2006
9.00	13.0	5.69	83.7	1.3	1.2	14.10	16.7	69.0	80.3	107.7	5.6	7.4	5.4	2007
9.00	13.0	5.34	93.3	3.2	1.5	17.10	17.4	72.0	8.7	118.2	8.6	5.9	5.1	2008
10.50	12.0	5.6	77.9	2.2	1.4	16.00	18.2	81.7	83.3	114.2	11.5	10.7	4.1	2009
9.13	12.0	5.7	98.6	2.6	1.7	16.20	18.9	92.2	86.3	119.9	12.5	9.8	3.9	2010
8.50	11.0	5.96	98.7	2.3	2.1	15.50	19.1	103.8	98.0	136.4	12.3	8.3	3.7	2011
8.75	11.0	6.05	83.7	3.5	2.4	15.60	20.0	113.6	99.4	139.3	14.0	8.9	2.8	2012
8.75	11.0	7.01	68.2	2.6	2.5	13.10	20.6	121.2	101.5	140.7	17.6	10.1	4.2	2013
9.50	12.6	7.15	90.2	3.1	2.4	14.2	21.2	132.1	106.8	145.8	19.2	10.5	5.6	2014
8.75	11.0	7.01	68.2	2.6	2.5	13.10	20.6	121.2	101.5	140.7	17.6	10.1	4.2	2017
9.50	12.6	7.15	90.2	3.1	2.4	14.2	21.2	132.1	106.8	145.8	19.2	10.5	5.6	2017
9.91	12.2	5.6	72.2	2.0	1.3	13.24	15.7	77.7	77.7	107.0	8.6	11.0	5.4	المتوسط

المصدر:

1- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

2- وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعداد متفرقة.